

* إِمطانس شحادة

إسرائيل ٢٠١٠: استقرار سياسي يدعمه نمو اقتصادي وتنامي ثقافة سياسية فاشية

يمكن اعتبار الاستقرار السياسي الذي تتمتع به حكومة نتنياهو، على أنه من الظواهر البارزة في المشهد الإسرائيلي الحالي. فعلى الرغم من التوقف التام والشامل في عملية التفاوض، وعلى الرغم من الضغوطات الأميركية التي مورست على تلك الحكومة، وتآكل شرعية مكانة إسرائيل وصورتها في المجتمع الدولي، وانتهاج سياسة اقتصادية نيو- ليبرالية، فإنه لم يكن هناك تهديد جدي لاستقرار هذه الحكومة بعد مرور نحو عامين على الانتخابات. وللمقارنة، فقد واجهت حكومة نتنياهو الأولى في سنة ١٩٩٦ واقعا سياسيا شبيهاً إلى حد كبير بالواقع الحالي، لكن ذلك ساهم في سقوطها آنذاك، فماذا تغير؟

عرفت إسرائيل في العقد الأخير تغيرات في مستويات عديدة: في الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية؛ في العلاقة بين السياسات الخارجية والمشهد السياسي الداخلي؛ في مضامين "الديمقراطية الإجرائية" الإسرائيلية. وقد ساهمت هذه التحولات كلها في إيجاد مناخ داعم لاستقرار حكومة نتنياهو، وسيوضح هذا التقرير جزءاً من هذه التغيرات من خلال مراجعة المشهد الإسرائيلي الحالي.

حكومة واسعة ومتماسكة

بعد انتخابات ٢٠٠٩ شكل نتنياهو ائتلافاً ضم ٧٥ عضواً في الكنيست، وشمل أحزاب الليكود (٢٧ مقعداً)، ويسرائيل بيتينو (١٥ مقعداً)، وحزب العمل (١٣ مقعداً)، وحزب شاس (١١ مقعداً)، وحزب المتدينين يهودوت هتورا (٥ مقاعد)، والاتحاد القومي (٤ مقاعد). وقد نجح نتنياهو بذلك في تأليف حكومة موسّعة، يمينية الطابع، وقابلة للحياة، وتتسم بتناغم سياسي. وبعد مرور عامين تقريباً على الانتخابات البرلمانية، لم تشهد الحلبة السياسية أزمات حقيقية تهدد استقرار حكومة نتنياهو أو استمرارها. فعلى الرغم من وجود ميول إلى الاستمرار في عملية التفاوض مع السلطة الفلسطينية لدى قسم من أعضاء حزب العمل، على عكس سياسات الحكومة، إلا إن معارضتهم لنهج نتنياهو وبراك لم تترجم إلى انسحاب من الائتلاف. فالمعارضون من حزب العمل لا يملكون الجرأة على الجلوس في صحراء المعارضة، ولا يشكلون تحدياً جدياً لبراك داخل حزب العمل.

(* باحث في مركز مدى الكرمل/المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

كما أن التناقضات التي تتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة، أي بين حزب شاس ويسرائيل بيتينو، لم تصل إلى درجة تهديد استقرار الحكومة، وذلك للأسباب التالية: أولاً، لأنهما يعرفان أن الانسحاب من الحكومة لن يسقطها، وإنما سيفتح الباب أمام حزب كديما لدخول الائتلاف؛ ثانياً، بسبب المهتمات الاستراتيجية والأمنية المعروفة للشركاء في الحكومة والممثلين في الحكومة المصغرة، فإنهما بذلك يتصرفان بـ "مسؤولية" رسمية وقومية، من منظور إسرائيلي؛ ثالثاً، نجح نتنياهو وقيادة يسرائيل بيتينو وشاس، في جسر الهوة والتناقضات بواسطة حلول وسط ترضي الأطراف كافة.

أما المعارضة لنتنياهو من داخل حزب الليكود، فهي هامشية حتى الآن، ولم تصل إلى مستوى التمرد كما فعل أعضاء حزب الليكود برئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون. فهم أولاً لا يريدون إخضاع سدة الحكم من الليكود، كما أن الخلافات بقيت ضئيلة حتى الآن ولم تصل إلى حد التناقضات الأيديولوجية الجوهرية. وهذه المعارضة الضئيلة التي تعرض لها نتنياهو من داخل صفوف الائتلاف جاءت بعد خطابه في جامعة بار-إيلان الذي فُسر بأنه قبول لمبدأ "دولتين لشعبين"، الذي سيليه تجميد البناء في المستعمرات. لكن هذين الموقفين لم يتحوّلوا إلى سياسة ثابتة للحكومة الإسرائيلية، فضلاً عن أن الاعتبارات الاستراتيجية البعيدة المدى طغت على الخطاب السياسي للحكومة والوزراء، بل لجميع الفاعلين في الساحة السياسية والحزبية في إسرائيل.

وقد نجحت حكومة نتنياهو حتى الآن في احتواء أشكال المعارضة الداخلية كلها وبعض التناقضات في صفوفها، فصدّت معارضة المركبات الأكثر تطرفاً في صفوف الليكود، واحتوت مطالب "المعتدلين" من حزب العمل. وكان ذلك، إلى حد كبير، بفضل طغيان محور السياسة الخارجية على السياسة الداخلية، وعدم وجود معارضة جديّة يمكنها أن تكون بديلاً من المشروع السياسي الحالي، وأيضاً بسبب الحالة الممتازة للاقتصاد الإسرائيلي ودعم الجمهور الإسرائيلي لمواقف الحكومة وسياساتها.

فإذا كانت السياسات الخارجية والاقتصادية من أبرز العوامل التي أدت إلى تفكيك ائتلاف نتنياهو في عهده الأول في سنة ١٩٩٩، فإننا نجد أنها اليوم تشكل ضماناً مركزياً لاستقرار الحكومة الحالية، وأن محور السياسات الخارجية والأمنية الاستراتيجية يضبط إيقاع الاستقرار السياسي والحزبي. ففي واقع تُفرض فيه اعتبارات استراتيجية "وجودية" (من منظور إسرائيلي)، على الاعتبارات السياسية الضيقة، وتعلو التهديدات على القضايا اليومية، فإن الطاقات كلها تُسخر لمواجهة المستقبل القاتم، كما أن الاعتبارات الداخلية والحزبية تتراجع، وتنعكس بصيغة استقرار سياسي حزبي داخلي يدعمه استقرار اقتصادي.

الاقتصاد رافعة لاستقرار السياسي

لم يتأثر الاقتصاد الإسرائيلي كثيراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، ويعود هذا في الأساس إلى بنية الاقتصاد الإسرائيلي وتنوعه، وإلى توسع خريطة التصدير الإسرائيلي، وإلى سياسة التقشف الحكومية والحفاظ على عجز منخفض وفائض كبير من العملات الأجنبية (بلغ في سنة ٢٠١٠ نحو ٧٠ مليار دولار). وقد ساهم النمو الاقتصادي (بلغ ٤,٥٪ تقريباً في سنة ٢٠١٠) وارتفاع معدل الدخل وانخفاض البطالة، في الهدوء السياسي الذي تتمتع به حكومة نتنياهو. فعلى سبيل المثال هناك انخفاض مستمر في معدلات البطالة، لم يشهده الاقتصاد الإسرائيلي منذ التسعينيات (الجدول رقم ١).

الجدول رقم ١: معدلات البطالة منذ سنة ١٩٩٨

السنة	نسبة البطالة
١٩٩٨	٨,٥٪
١٩٩٩	٨,٩٪
٢٠٠٠	٨,٨٪
٢٠٠٤	١٠,٤٪
٢٠٠٥	٩٪
٢٠٠٧	٧,٣٪
٢٠٠٨	٦,١٪
٢٠١٠	٦,٥٪

وهناك ارتفاع متواصل في مستوى المشاركة بقوى العمل، إذ ارتفع من ٥٣,٥٪ في سنة ١٩٩٨ إلى ٥٦,٥٪ في سنة ٢٠٠٨. أمّا الناتج المحلي السنوي للفرد فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في الأعوام الأخيرة، وهو ارتفاع أدخل إسرائيل إلى نادي الدول المتطورة (الجدول رقم ٢).

الجدول رقم ٢: الناتج المحلي للفرد (سنوات مختارة)

السنة	الناتج المحلي (بالشيكل)
١٩٩٥	٧٦,٣٦٥
١٩٩٦	٧٨,٥٨٨
٢٠٠٠	٨٥,٩٧٨
٢٠٠١	٨٣,٨٩٧
٢٠٠٢	٨١,٧٢٠
٢٠٠٣	٨١,٤٦٧
٢٠٠٤	٨٤,١٠١
٢٠٠٥	٨٦,٦٢٨
٢٠٠٦	٨٩,٩٢٨
٢٠٠٧	٩٣,٠٠٨
٢٠٠٨	٩٥,١٩٩
٢٠٠٩	٩٤,٢٧١ (نحو \$٢٧,٠٠٠)

وما عاد اندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي مشروطاً بالعملية السلمية، كما يتضح من قيمة الاستثمارات الخارجية (الجدول رقم ٣) والصادرات الإسرائيلية، وقبول إسرائيل عضواً في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولية (OECD).

الجدول رقم ٣: الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل (مليار دولار)

السنة	الاستثمار
٢٠٠٣	٣,٣
٢٠٠٤	٢,٤
٢٠٠٥	٤,٣
٢٠٠٦	١٤,٣
٢٠٠٧	٩,٧
٢٠٠٩	٩,٩

وهكذا نجد أن هناك فارقاً كبيراً في الوضع الاقتصادي بين ولاية نتنياهو الأولى خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ والفترة الحالية. وإذا كان الفارق الأول يكمن في وجهة المؤشرات الاقتصادية، فإن الفارق الثاني يكمن في توزيع النمو. فقد اتسمت الولاية الأولى لنتنياهو بتغيير كبير في السياسات الاقتصادية: للبرلة والخصخصة وتراجع دولة الرفاه وتغيرات في بنية الاقتصاد الإسرائيلي ومركباته، الأمر الذي فرض على الشرائح المتوسطة والفقيرة دفع ثمن اقتصادي. أما الفترة الحالية فتتسم بكون النمو والتطور الاقتصادي يتوزعان بشكل أوسع (لكن ليس بصورة عادلة طبعاً) على شرائح المجتمع الإسرائيلي (اليهودي)، ويشملان بلدات الضواحي والشرائح الاجتماعية المهمشة تاريخياً في إسرائيل (باستثناء شريحة الفلسطينيين في إسرائيل). ويستطيع نتنياهو التباهي بإنجازات حكومته الاقتصادية، لكن الأهم هو أن النمو والاستقرار غير مشروطين بعملية التفاوض، حتى لو كانت وهمية. لقد خفف النمو والتطور الاقتصاديان من معارضة النخب الاقتصادية التي عارضت نتنياهو في ولايته الأولى، وحظيا برضى معظم شرائح المجتمع الإسرائيلي، ومكّنا من الاستجابة لمطالب الشركاء في الائتلاف الحكومي (في ميزانية سنة ٢٠١١ خصصت الحكومة مبلغ ٥٠٠ مليون شيكل - نحو ١٥٠ مليون دولار - لمطالب عينية للشركاء في الائتلاف).

توقف عملية التفاوض مع الفلسطينيين خارج المعادلة السياسية

بعد التحولات العميقة داخل المجتمع الإسرائيلي منذ فشل مفاوضات كامب ديفيد، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتحول مقولة إيهود براك بعدم وجود شريك فلسطيني إلى حجر الزاوية في الإجماع الإسرائيلي، وعدم ثقة القيادات والمجتمع الإسرائيليين بقدرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس على التوصل إلى اتفاق بالشروط الإسرائيلية، بات المجتمع والقيادات الإسرائيلية على قناعة بأن لا شيء يرغمهم على الوصول إلى اتفاق، أو حتى التفاوض مع الفلسطينيين. لقد حدد جدار الفصل الحدود الافتراضية لأي اتفاق مستقبلي مع أي طرف فلسطيني، وتخلصت إسرائيل، إلى حد بعيد، من إدارة الشؤون المدنية الفلسطينية بوضعها تحت إدارة السلطة

الفلستينية في الضفة الغربية. أما بالنسبة إلى غزة فيبدو أن إسرائيل تستطيع التعايش مع الوضع القائم ما دام لا يترتب عليه دفع أثمان عسكرية أو مادية أو سياسية. وفي حال تغيرت موازين القوة، فإنه يمكن لإسرائيل شن حروب محدودة على قطاع غزة لتثبيت الستاتيكو وقوة الردع. وفي الوضع الراهن هناك تماثل بين مواقف المجتمع والحكومة، ومن غير المتوقع أن يتسبب توقف عملية التفاوض بضغطات أو تهديدات لاستقرار حكومة نتنياهو.

إن مراجعة مواقف الجمهور الإسرائيلي قبيل الانتخابات العامة في سنة ٢٠٠٩ توضح مدى التوافق بين السياسات الحكومية ومواقف المجتمع. فعلى سبيل المثال، بين استطلاع أجراه "المركز الإسرائيلي لدراسة أنماط التصويت" أن نحو ٥٢٪ من المستطلعين يرفضون "إرجاع أراضٍ في مقابل السلام"، وأن ٨٪ فقط يوافقون على ذلك بكل تأكيد. وظهر أيضاً أن ٥٣٪ يعارضون إقامة دولة فلسطينية وفقاً للشروط الإسرائيلية، وأن ٤١٪ يعارضون إخلاء المستعمرات، و٤٣٪ يوافقون على إخلاء قسم منها لأسباب أمنية مع إبقاء كتل استيطانية كبيرة، وأن ٨٪ فقط يوافقون على إخلاء المستعمرات كافة. وهذا الأمر يدل على أن المجتمع الإسرائيلي تراجع عن مواقفه السابقة في بداية التسعينيات، والتي وفرت فسحة أمل لعملية التفاوض، وبات يعارض إرجاع الحقوق للشعب الفلسطيني، حتى لو الجزئية وبالشروط الإسرائيلية.

تغيرت إسرائيل كثيراً منذ الانتخابات الأخيرة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، ولم تكن نتائج الانتخابات وفوز اليمين الإسرائيلي بأغلبية مقاعد الكنيست سبب هذا التحول، وإنما كان نتيجة تحولات عميقة مر بها المجتمع الإسرائيلي منذ بداية الألفية الثالثة. فقد بات المجتمع الإسرائيلي يقبل بشكل جلي قيم أحزاب اليمين وأراءها، وصار مجتمعاً خائفاً أكثر من أي وقت مضى، وبات حاقداً على المحيط العربي وعلى المواطن العربي، وأخذ يتبنى بمجمله نظريات الحائط الحديدي. والتوقف التام لعملية التفاوض يأتي بالتوازي مع سياسات إسرائيلية تسعى لفرض واقع جديد على الأرض، وخصوصاً فيما يتعلق بتهويد القدس وإخراجها عملياً خارج إطار أي تسوية مستقبلية بفعل التغير الجغرافي والديموغرافي، وكذلك التغيير في تضاريس الضفة الغربية بواسطة تكثيف الاستيطان والطرق الالتفافية. إن السياسات الحكومية الحالية تتوافق مع مواقف معظم أحزاب الائتلاف الحكومي ومع مواقف المجتمع الإسرائيلي، فقد رفضت حكومة نتنياهو - ليبرمان بداية دخول مفاوضات مع الطرف الفلسطيني، أو القبول بمبدأ حل الدولتين كمدخل للتفاوض، ورفضت وديعة أولمرت، وباتت تطالب السلطة الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية كشرط من شروط الحل.

ثقافة سياسية تدعم استقرار الحكومة

تصر إسرائيل على تعريف ذاتها كـ "دولة ديمقراطية" عرضة لتهديد وجودي مستمر. فالعطب أو الثغرات في النظام الديمقراطي القائم ما هما إلا نتاج حالات تصدع داخلي بين شرائح المجتمع الإسرائيلي، أو بسبب الشرخ بين الأغلبية اليهودية والأقلية الفلسطينية، أو نتيجة إسقاطات الصراع العربي - الإسرائيلي. لكن على أرض الواقع لا مانع لدى الجمهور الإسرائيلي (اليهودي) من إبداء مواقف تتعارض مع القيم الديمقراطية، ولا من أن تشير مؤشرات علمية عالمية موضوعية إلى تآكل "الديمقراطية الإسرائيلية". وهذه المواقف والتحولات تدعم وجود قيادات قوية بمنظار إسرائيلي تمنح حكومة نتنياهو مزيداً من الاستقرار.

في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي نُشر "مؤشر الديمقراطية" الذي يقوم محتويات الديمقراطية وفقاً لمؤشرات علمية عالمية، وهذا المؤشر الذي ينشره "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" يفحص ثلاثة مكونات أساسية للديمقراطية: المؤسسات؛ الحقوق؛ الاستقرار السياسي مقارنة بأعوام سابقة، وبدول ديمقراطية أخرى. وتعزز نتائج

المؤشر لسنة ٢٠١٠ وهم الديمقراطية في إسرائيل، من حيث كونها ديمقراطية إجرائية (شكلية) لا تتمتع بالقيم الديمقراطية الجوهرية، علاوة على تفشي ظواهر الفساد الإداري والمالي. بالنسبة إلى مكوّن المؤسسات الذي يفحص العلاقات بين مختلف المؤسسات السياسية، والشفافية، والمسؤوليات، والتوازن بين السلطات، فإن إسرائيل احتلت مكاناً مرتفعاً مقارنة بـ ٣٥ دولة ديمقراطية. ففي "مقياس الكبح والتوازن" بين المؤسسات حصلت على ٠,٧٧ نقطة، وحلّت في المكان السابع. كما وجد المقياس تحسناً ما مقارنة بنتائج أعوام سابقة. وفي مقياس "القدرة على الحكم"، الذي يشمل عملية الانتخابات وتداول الحكم وآليات المراقبة ومدى احترام المواطن للسلطات، حصلت إسرائيل على ٨٦ نقطة وجاءت في المكان ١٤ قبل الأخير من مجموع ٣٥ دولة. أمّا في "مقياس التمثيل والمسؤولية"، فقد تراجعت وحصلت على ٦٨,٣ نقطة وحلّت في المرتبة ٨ قبل الأخيرة، بعد جنوب إفريقيا وبلغاريا وكوريا الجنوبية ورومانيا والأرجنتين والمكسيك وتايلاند. وفي "مقياس نجاعة الحكم" حصلت على ٨٨,٢ نقطة واحتلت مكاناً في وسط الجدول. وهذا الأمر يعني أن إسرائيل تحقق نتائج لا يستهان بها فيما يتعلق بالديمقراطية الإجرائية، وفصل السلطات، والرقابة المتبادلة بين السلطات. أمّا في "مقياس القانون والنظام"، والذي يقاس من ٠ إلى ٦ درجات، فإن إسرائيل حصلت على ٥ نقاط، وهذا ترتيب مرتفع يعكس استقلالية القضاء والقدرة على فرض القانون، واحترام معظم المواطنين للقانون. وفي معظم مقاييس القانون والنظام حصلت إسرائيل على مراتب متقدمة، لكنها تراجعت في "مقياس الفساد السياسي" مقارنة بالأعوام السابقة، وحلّت في المكان الـ ١٦ من مجموع ٣٥ دولة. وجاء ترتيبها أفضل من دول مثل الأرجنتين (المرتبة الأخيرة) والمكسيك وجنوب إفريقيا وتايوان وإسبانيا ورومانيا، في حين حلّت أغلبية الدول الغربية في مراتب أعلى من إسرائيل.

أمّا في مقياس "الاستقرار السياسي"، المُعرّف بعدم وجود تغيرات أساسية في النظام أو تشويش على عمل الجهاز السياسي، وبمستوى العنف، وفترة حكم الحكومة ومستوى النزاعات القومية والسياسية، فإن إسرائيل احتلت المكان الأخير بين ٣٦ دولة، كما أنها في "مقياس التوترات القومية" احتلت المكان الأخير مع تايلاند. ويُرجع معدّو التقرير هذه النتيجة إلى تأثير وضعية إسرائيل الأمنية.

وفي جانب آخر يفحص "مؤشر الديمقراطية"، عن طريق استطلاع الرأي، مدى اهتمام الجمهور بالعملية السياسية، وكذلك الثقة بأجهزة الحكم والمؤسسات، ومدى تذويت - استبطان المجتمع للقيم الديمقراطية. وفي هذا السياق يرى معدّو البحث أن الصورة في المجتمع الإسرائيلي غير مشجعة، إذ لم يعبر الجمهور عن اهتمام كبير بالسياسة، فقد قال ٦٢٪ فقط من المستطلعين أنهم يهتمون بالسياسة. وقد عبرت أغلبية المستطلعين عن عدم رضاها عن أداء الديمقراطية في إسرائيل. والأخطر من ذلك أن ٦٠٪ من المستطلعين يؤيدون المقولة إن "وجود قيادات قوية يمكن أن تفيد الدولة أكثر من النقاشات والقوانين"، كما أن ٤٤٪ من المستطلعين قالوا أنهم يفضلون وجود قائد قوي على الانتخابات أو البرلمان. وبهذا المعنى فإن المجتمع الإسرائيلي بات يميل إلى قبول سلطة قوية، ونظام سلطوي يمكنه التحكم في الأوضاع، أكثر من ميله إلى قبول نظام ديمقراطي.

ويعبر المجتمع الإسرائيلي عن ثقة متدنية بمؤسسات الحكم والسلطات، فـ ٣٣٪ قالوا أنهم يثقون بالحكومة، و٣٧٪ يثقون بالكنيست، و٢٥٪ يثقون بالأحزاب، و٨٤٪ يعتقدون أن الحكومة تتعامل مع المشكلات التي تواجه الدولة بشكل سيئ. ولا يقتصر الأمر على عدم ثقة بالمؤسسات السياسية، بل على جهاز القضاء أيضاً، إذ عبر ٥٤٪ فقط عن ثقتهم بالمحكمة العليا، و٤٢٪ بالشرطة. وتعكس هذه النتائج تراجعاً في ثقة الجمهور بأجهزة القانون والقضاء مقارنة بأعوام سابقة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصحافة، إذ عبر ٣٤٪ من الجمهور عن ثقتهم بأجهزة الإعلام. أمّا المؤسسة التي تحظى بأعلى المستويات من الثقة فهي المؤسسة العسكرية، والجيش تحديداً. فيما يتعلق بمكوّنَي الحقوق والقيم الديمقراطية الجوهرية، فإننا نجد أن الصورة بعيدة كل البعد عن تبني

مفاهيم الديمقراطية. فقد أيد ٥٤٪ من المجتمع اليهودي منح السكان الفلسطينيين في إسرائيل مساواة تامة في الحقوق، في حين أن ٥٣٪ من الجمهور اليهودي وافقوا على قيام الحكومة بتشجيع المواطنين الفلسطينيين على الهجرة (٧١٪ من اليهود المهاجرين في مقابل ٥٠٪ من اليهود القدامى)، كما أن ٧٠٪ من اليهود عارضوا إشراك أحزاب عربية في الائتلاف الحكومي، بينما وافق ٨٦٪ على أن تتخذ القرارات المصيرية لدولة إسرائيل بأغلبية يهودية. وهذا الأمر يعني أن المجتمع اليهودي في إسرائيل لا يوافق على منح المواطنين الفلسطينيين حقوقاً سياسية تمكنهم من التأثير في القرارات السياسية في الدولة، وهو يرغب في أن تقوم الحكومة بتشجيعهم على الهجرة.

وعبر ٥٥٪ عن موافقتهم على مقولة إن "وضع إسرائيل سيكون أفضل كثيراً في حال عدم الاكتراث بقواعد الديمقراطية والتشديد على حفظ القانون والنظام العام". وقال نحو ٤٠٪ إن "النظام الديمقراطي لا يلائم حالة إسرائيل بسبب أوضاعها الأمنية، وإن من الأفضل أن يكون هناك نظام يهتم أقل بمواقف الجمهور". وبالنسبة إلى أهمية المكونات في تعريف إسرائيل كدولة "يهودية وديمقراطية" فقد عبر ٤٨٪ من المجتمع اليهودي عن أهمية متساوية لهذين المركبين، و٣٢٪ يفضلون تعريفها كيهودية، فقط ١٧٪ يعتبرون أن تعريفها الديمقراطي أهم. إن ٦٢٪ من المجتمع اليهودي يدعم ربط الحق بالمواطنة بإعلان الولاء لدولة إسرائيل كدولة "ديمقراطية يهودية وصهيونية".

خلاصة

إذا كان هناك في العالم العربي من لا يزال يعتقد أن هناك إمكاناً للتوصل إلى حلول سلمية مع دولة إسرائيل، وأن الحكومة الحالية لا تعكس رغبة الإسرائيليين في التوصل إلى اتفاقات، فإنه سيكتشف أن واقع الحال مغاير تماماً، وأن المجتمع الإسرائيلي يخطو بخطى ثابتة نحو مجتمع ونظام فاشي يتمتع ببراء اقتصادي، وبمستوى معيشة مرتفع يعفيه من دفع أي ضرائب في المواقف السياسية أو الأمنية - الاستراتيجية، كما كانت الحال مع بدء عملية التفاوض في مدريد. فالحكومة الإسرائيلية تقوم بالتشديد على قبول يهودية الدولة كشرط للمشاركة في اللعبة السياسية، وكشرط للمواطنة وللمفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وهي بذلك تريد فرض شرعنة المشروع الصهيوني بأثر تراجع، وإغلاق أي مطالب سياسية قومية مستقبلية.

تستطيع الحكومة الحالية وتنتيا هو رفع مستوى المطالب السياسية من الطرف الفلسطيني كونهما يتمتعان باستقرار سياسي عال، وبائتلاف متماسك، وبدعم الجمهور الإسرائيلي، وبنمو اقتصادي لم تشهد إسرائيل له مثيلاً منذ أواسط تسعينيات العقد المنصرم. وهذه العوامل كلها تحصّن موقف الحكومة ومكانتها أمام الضغوطات الدولية، وأمام ما تبقى من مطالب داخلية متواضعة لإحياء المسارات السياسية. ■